



الاتحاد الأردني لشركات التأمين  
Jordan Insurance Federation



**لجنة تأمينات الحريق  
والحوادث العامة والهندسي**



الاتحاد الأردني لشركات التأمين  
Jordan Insurance Federation

## تشكيلات اللجان الفنية ٢٠٢٢ - ٢٠٢٤

### لجنة تأمينات الحريق والحوادث العامة والهندسي

- منسق أعمال اللجنة التنفيذية للجنة تأمين الحريق: السيد عماد مرار - عضو مجلس إدارة الإتحاد - ممثل شركة القدس للتأمين<sup>(١)</sup>  
- أعضاء اللجنة التنفيذية<sup>(٢)</sup>

- |                     |                  |                                      |
|---------------------|------------------|--------------------------------------|
| المهندس عيسى سميرات | رئيس اللجنة      | شركة الشرق الأوسط للتأمين            |
| محمد الباسطي        | نائب رئيس اللجنة | شركة التأمين الأردنية <sup>(٣)</sup> |
| شادي ابو خضرا       | عضو              | شركة التأمين الاسلامية               |
| محمد موسى بركات     | عضو              | شركة الضامنون العرب للتأمين          |
| أحمد العواملة       | عضو              | المجموعة العربية الأردنية للتأمين    |

- أعضاء الهيئة العامة - لجنة تأمينات الحريق والحوادث العامة والهندسي

- |   |   |
|---|---|
| ١- نتالي حنا شماع                       | الشركة الاردنية الفرنسية للتأمين (جوفيكو) |
| ٢- حسن السيوري                          | شركة النسر العربي للتأمين                 |
| ٣- المهندسة سلام طعمانه                 | المجموعة العربية الاوروبية للتأمين        |
| ٤- زياد محمود عيسى                      | شركة فيلادلفيا للتأمين                    |
| ٥- محمد شموط                            | شركة سوليدرتي- الأولى للتأمين             |
| ٦- يوسف الرمحي                          | شركة القدس للتأمين                        |
| ٧- محمد ابو عساف                        | شركة دلتا للتأمين                         |
| ٨- محمد قوقزه                           | شركة المنارة الاسلامية للتأمين            |
| ٩- عبد العزيز درة                       | شركة الإتحاد العربي الدولي للتأمين        |
| ١٠- مروان السبوزور                      | شركة المتوسط والخليج للتأمين (ميدغلف)     |
| ١١- عبيد الله داود                      | مجموعة الخليج للتأمين-الأردن              |
| ١٢- اسامة الزعبي                        | شركة الأردن الدولية للتأمين «نيوتن»       |
| ١٣- حسام ابوريده                        | شركة التأمين العربية - الأردن             |
| ١٤-                                     | الشركة المتحدة للتأمين                    |
| ١٥- شركة التأمين الوطنية <sup>(٤)</sup> |   |

(١) تم انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية في اجتماع الهيئة العامة للجنة بتاريخ ٢٨/٨/٢٠٢٢.

(٢) تم تسمية السيد عماد مرار منسقاً لأعمال اللجنة التنفيذية للجنة تأمين الحريق إعتباراً من ٢٠٢٢/٣/٥، خلفاً للسيد ضياء الدسوقي.

(٣) تم انتخاب السيد محمد الباسطي نائباً لرئيس اللجنة إعتباراً من ٢٠٢٢/٢/٢٦.

(٤) تم استقالة السيد نادية الزركاني من شركة الوطنية للتأمين في ٢٠٢٣/٥/٣١.

## لجنة تأمينات الحريق والحوادث العامة والهندسي

عقدت لجنة تأمينات الحريق والحوادث العامة والهندسي خلال عام 2023 ومطلع عام 2024 ثمانية اجتماعات من ضمنها ثلاثة اجتماعات للجنة التنفيذية واجتماعاً مشتركاً مع غرفة صناعة الأردن واجتماعين مشتركين مع البنك المركزي الأردني واجتماعين من اجتماعات الفريق الفني - تنظيم سوق المركبات "تأمين الكفالات" في وزارة الصناعة والتجارة.

تضمن جدول أعمال اللجنة في عام 2023 ومطلع عام 2024 المواضيع التالية:-

1. مناقشة الصعوبات التي تواجهها بعض المصانع للحصول على التغطيات التأمينية.
2. مناقشة معوقات توفير التغطية التأمينية لقطاع الصناعات البلاستيكية وقطاع صناعات التعبئة والتغليف والورق والكيماوية والخشبية.
3. مناقشة التحديات التي تواجه توفير التغطية التأمينية للبضائع في مستودعات المناطق الحرة للمستثمرين.
4. موضوع الكفالات المطلوبة من مستوردي السيارات حسب قرار رئاسة الوزراء الذي بدأ تطبيقه من 2023/10/1.
5. البرامج التدريبية في تأمينات الحريق والحوادث العامة والهندسي.
6. النظام البيئي الحكومي الشامل وطلب المعلومات من وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة.
7. آنية عمل اللجان الفنية العاملة تحت إطار الاتحاد.
8. التواصل مع أعضاء الهيئة العامة للجنة تأمينات الحريق والحوادث العامة والهندسي.
9. التعاون الأردني - العربي في مجال تأمينات غير البحري.
10. مواضيع قيد الدراسة على جدول أعمال اللجنة للسنة القادمة.
11. تشكيلة اللجنة التنفيذية للجنة تأمينات الحريق والحوادث العامة والهندسي 2022-2024.

حققت لجنة تأمينات الحريق والحوادث العامة والهندسي النتائج التالية:-

أولاً : مناقشة الصعوبات التي تواجهها بعض المصانع للحصول على التغطيات التأمينية تم عقد اجتماع مشترك مع ممثلي غرفة صناعة الأردن في 2023/2/26 بهدف مناقشة الصعوبات التي تواجهها بعض المصانع للحصول على التغطيات التأمينية وهو استكمال لما تم طرحه ومناقشته مع الغرفة سابقاً خلال الاجتماع السابق الذي عقد معهم في 2019/1/22 و 2021/5/27 وخلال اجتماع مشترك في البنك المركزي الأردني في 2022/3/9 حول نفس الموضوع.

- أكدت اللجنة التنفيذية أن بعض الشركات تمنح التغطية التأمينية ولا يوجد عزوف أو رفض لمنح هذا التأمين لكن هناك شروط محددة يجب التقيد بها من قبل المصانع كونها تمتاز بصناعات ذات خطورة عالية وقبول الخطر من عدمه يختلف من شركة لأخرى حسب السياسة الإكتتابية أو وجود مطالبات سابقة من قبل هذه المنشأة لدى شركات التأمين ووجود صيانة دورية وسجلات منتظمة.
- إبداء تحفظ اللجنة على عدم تنفيذ غرفة صناعة الأردن للتوصيات التي خرجت بها ورشة العمل التي نظمتها مع شركات التأمين والدفاع المدني وأصحاب الصناعات ذات الخطورة العالية في 2019/2/2 والتي كانت أبرز توصياتها تعيين مستشار تأميني من قبل الغرفة لدراسة الحالات لديهم وتقديم مشورات تأمينية لأعضاء الغرفة تساعدهم للحصول على التغطيات التأمينية التي يرغبون بها، لم يتم عقد أية إجتماعات للجنة الثلاثية التي تم تشكيلها بعد انتهاء الورشة والتي كانت تتضمن ممثلين عن (الاتحاد الأردني لشركات التأمين وغرفة صناعة الأردن والدفاع المدني).
- الكوارث الطبيعية من زلازل وحرائق حدثت في منطقة الشرق الأوسط والانفجار الهائل الذي حدث في مرفأ بيروت/لبنان، أدت إلى خروج العديد من المعيددين من منطقة MENA Region ورفض منح تغطيات تأمينية لبعض القطاعات نتيجة لذلك مما قلل المنافسة ورفع أسعار الإعادة.
- أوضح ممثلو الغرفة أن هناك مصانع كانت مؤمنة من سنوات سابقة ولا يوجد أي اشكالية عليها ولكن عند تجديدها هذا العام فقد تم رفضها من قبل شركات التأمين أو إعطاء أسعار عالية جداً، علماً بأنه لا يوجد أي حوادث أو مطالبات عليها وتمت الإشارة إلى أن الأسعار قد ارتفعت بطريقة أدت إلى طلبهم لهذا الاجتماع ومعرفة الأسباب التي ظهرت ولم تكن موجودة سابقاً.
- التنسيق من الاتحاد مع ممثلي غرفة صناعة الأردن والبناء على التجربة الناجحة السابقة والاستمرار على تزويد الاتحاد بقوائم المصانع أو المنشآت التي ترغب بالحصول على التأمين (على دفعات) وأن يقوم الاتحاد بدوره بتعميم قائمة المصانع الراغبة بالتأمين على شركات التأمين والتواصل مع الغرفة مباشرة في حال رغبة أي شركة تأمين بتأمين هذه المصانع أو الاستفسار عن أية معلومات بخصوصها وتعزيز مبدأ المنافسة وتوفير الفرصة لجميع الشركات المهتمة بهذا النوع من التأمينات.
- إقتراح إمكانية عقد اجتماع موسع أو لقاء مشترك يتم فيه دعوة الصناعيين في مقر الغرفة في موعد يتم تحديده بالاتفاق بين الاتحاد والغرفة لإنجاح هذا الاجتماع وتحقيق الأهداف المرجوة منها.
- تجديد الآلية السابقة التي تم تطبيقها خلال عام 2022 والتي كانت تتضمن قيام غرفة صناعة الأردن بتزويد الاتحاد بكتب مرفق فيها دفعات لقوائم المصانع الراغبة بالتأمين على شركات التأمين ليتم تأمينهم (إما فرادى أو كمجموعة واحدة One Package) وذلك للمصانع المستوفية للشروط التي تم ذكرها سابقاً، ووفقاً لحرية الاختيار ما بين شركات التأمين وأصحاب المنشآت وكما يلي:-
  - أ- سجل الخسائر الخاص بالمنشأة أو المصنع مقبول بنسبة جيدة.
  - ب- استيفاء المنشأة أو المصنع لشهادة السلامة العامة المطلوبة من السادة الدفاع المدني.
  - ج- تنفيذ جميع إجراءات السلامة العامة في المنشأة أو المصنع والذي يتم التأكد منه من خلال الزيارات الدورية من شركة التأمين.
  - د- الميزانية العمومية للمنشأة أو المصنع لمعرفة أوضاعها المالية.

- استمرار تعميم الاتحاد لكتب السادة غرفة صناعة الأردن المتضمنة قائمة المصانع الراغبة بالتأمين على شركات التأمين والتواصل مباشرة مع الغرفة في حال وجود أي إستفسار، وعليه، فقد قام الاتحاد بمخاطبة السادة غرفة صناعة الأردن بموجب كتاب الاتحاد رقم 2023/3/26 في 2023/3/6 المتضمن نتائج الاجتماع المشترك في 2023/2/26 والتأكيد على كافة النقاط التي تم طرحها خلال الاجتماع.
- خاطبت غرفة صناعة الأردن الاتحاد بكتابي رقم 1611/12/30 في 2023/11/27 و 1620/12/30 في 2023/11/28 وطلبهم توفير تغطية تأمينية لمصنعين من أعضاء الغرفة وبناءً على ما سبق في أعلاه، فقد أجابت اللجنة الغرفة بموجب كتاب رقم 2023/12/52 في 2023/12/18 من خلال كتاب اتفقت عليه في اجتماعها الذي عقدته في 2023/12/13 والتي أكدت على كل ما تم خلال الفترة السابقة بهذا الخصوص.

ثانياً: مناقشة معيقات توفير التغطية التأمينية لقطاع الصناعات البلاستيكية وقطاع صناعات

#### التعبئة والتغليف والورق والكيماوية والخشبية

- دعا البنك المركزي لاجتماع مشترك في مقره بتاريخ 2023/7/3 كل من اللجنة التنفيذية للجنة تأمين الحريق والحوادث العامة والهندسي وممثلي الاتحاد وممثلي غرفة صناعة الأردن وغرفة صناعة عمان والذي كان هدفه مناقشة معيقات توفير التغطية التأمينية لقطاع الصناعات البلاستيكية وقطاع صناعات التعبئة والتغليف والورق والكيماوية والخشبية، ومحاولة لإيجاد حلول لهذه المعضلة والشكوى المقدمة من غرفة الصناعة حول تعذر قطاع التأمين توفير هذه التغطية التأمينية لأصحاب مصانع هذه القطاعات.
- أشارت اللجنة أن الاتحاد قد تعاون مع البنك المركزي ومع غرفة صناعة الأردن أكثر من مرة لإيجاد تغطيات تأمينية للقطاع الصناعي وخاصة بعض الصناعات ذات الطبيعة الخطرة وهي (الصناعات البلاستيكية، الصناعات الكيماوية، التعبئة والتغليف، الطباعة) وتغطية تأمينية لمستودعات أسطوانات الغاز البترولي المسال ولم يتوانى الاتحاد بدوره كوسيط ما بين الجهات المعنية لتسهيل أية صعوبات بهذا الخصوص.
- وأضاف البنك المركزي أنه في حال اعتذار الشركات من توفير هذه التغطية بسبب عدم موافقة شركات إعادة التأمين لديها أو الامتناع لرفضهم منح هذا النوع من التغطية التأمينية فسيتم تفعيل المادة (6/ب) من قانون تنظيم أعمال التأمين رقم 12 لسنة 2021 النافذ والتي تنص على أنه "يجوز التأمين لدى شركة تأمين خارج المملكة بعد أخذ الموافقة الخطية المسبقة من البنك المركزي وذلك في حالة إمتناع أو تعذر شركات التأمين العاملة في المملكة لأسباب مبررة عن توفير هذه التغطية التأمينية" ليستطيع أصحاب المستودعات إستكمال كافة الاجراءات المطلوبة للحصول على تراخيصهم.
- أوضح ممثلو غرفة صناعة عمان وغرفة صناعة الأردن أن هناك تباين كبير وهائل في التسعير لدى بعض شركات التأمين عند تقديم العروض التأمينية وهو الأمر الذي يؤدي إلى عدم القدرة على دفع هذه الاقساط المرتفعة، وقد أوضح ممثلو اللجنة التنفيذية للجنة تأمين الحريق أن شركات التأمين تشكل فريقاً مع معيدين التأمين التي تعمل معهم ولذلك تختلف السياسة الاكتتابية بناءً على المعيد التي تعمل معه كل شركة وتصنيفه في اتفاقيات إعادة التأمين لديها وأن التسعير يختلف باختلاف الخطر المؤمن عليه فإن كان المصنع ذو صناعات من الأخطار المرتفعة فستكون أقساطه عالية تبعاً لذلك.

- التأكيد أن قطاع التأمين لديه كل الاستعداد لمساعدة القطاع الصناعي وإيجاد آلية للحصول على التغطية المطلوبة والدليل توفر التغطيات التأمينية للفنادق وشركات الأدوية والتي تعتبر من ضمن الأخطار المرتفعة ولكن يجب توافر جميع المتطلبات لدى المصنع ليتم تأمينه.
- تطبيق الآلية مع السادة غرفة صناعة عمان أسوة بما تم تطبيقه مع السادة غرفة صناعة الأردن والتي كانت تتضمن تزويد الاتحاد بكتب مرفق فيها دفعات لقوائم المصانع الراغبة بالتأمين ليصار بعدها إلى تعميمه على شركات التأمين ليتم تأمينهم (إما فرادى أو كمجموعة واحدة One Package) وذلك للمصانع المستوفية للشروط من قبل شركات التأمين.
- تزويد الاتحاد من قبل السادة غرفة صناعة الأردن بكتاب يوضح استيفاء المصانع لكافة الشروط المطلوبة من قبل شركات التأمين ليتم دراسة طلباتهم والحصول على التغطية التأمينية المطلوبة من قبل معيدي التأمين لديهم.

### ثالثاً: مناقشة التحديات التي تواجه توفير التغطية التأمينية للبضائع في مستودعات المناطق

#### الحرّة للمستثمرين

- ناقشت اللجنة التنفيذية للجنة تأمين الحريق والحوادث العامة والهندسي خلال الإجتماع المشترك في البنك المركزي مع ممثلي المجموعة الأردنية للمناطق الحرّة والتنمية بتاريخ 2024/1/14 التحديات التي تواجه توفير التغطية التأمينية للبضائع في مستودعات المناطق الحرّة للمستثمرين وقد أفاد ممثلو المجموعة الأردنية للمناطق الحرّة والتنمية أنهم كجهة مسؤولة عن تأمين المستودعات في المناطق الحرّة وهي عبارة عن ستة مناطق في المملكة وتعتبر المنطقة الأكثر زخماً هي المنطقة الحرّة في الزرقاء وأن العملية تتم عن طريق طرح عطاء من قبلهم وعلى أن تقوم شركات التأمين بالتقدم لهذا العطاء ولكن المعضلة هو قلة شركات التأمين التي تتقدم ولا يوجد تغطيات تأمينية ليتم الاختيار بينها وأن التأمين الذي يتم من قبلهم للمستودعات والمستثمرين مقابل 5% من الألف من القسط وأنها ليست إجبارية وإنما هم ملزمين بحكم التشريعات والقوانين على توفير التغطية التأمينية لكل المستثمرين لديهم وتأمين بضاعتهم ومستودعاتهم ما لم يقيم المستثمر بنفسه بتأمين مستودعاته أو بضائعه.
- أشار ممثلو اللجنة التنفيذية أن هناك بنود وأمور معينة هي الأسباب التي تجعل الشركات لا تتقدم للعطاء الذي يتم طرحه ومن أحد هذه الأسباب هي عدم إعطاء معلومات تفصيلية عن البضائع الموجودة في مستودعات المناطق الحرّة وعدم الإفصاح عن قيم الموجودات يجعل هناك استحالة لتقديم تغطية تأمينية، والأمر الثاني هي وجوب معرفة طبيعة الموجودات في المستودعات حيث أن هناك بعض المواد عالية الخطر مثل المواد البلاستيكية والمطاط والقطن والكبريت وغيرها من المواد سريعة الاشتعال والتي قد تكون في معظم الأحوال غير مقبول تأمينها من قبل معيدي التأمين.
- أكدت اللجنة التنفيذية أن العطاءات تعتبر اتفاقيات قصيرة المدى وهي لعام واحد فقط ولكي تكون الأمور مجدية من قبل شركات التأمين يقترح أن يتم تعديل الفترة لتكون لأكثر من عام وأنه في حال وجود مطالبة لوجود حريق معين فإن شركة التأمين قد تعوض هذه الخسارة في الفترة اللاحقة أو العام الذي يليه، وأن

- تتم عملية التأمين لجميع المستثمرين دون استثناء لتقليل حجم الأخطار المؤمن عليها لزيادة عدد المؤمن لهم كما هو الحال في التأمين الصحي.
- أوضح ممثلو المنطقة الحرة أنهم ليسوا مخولين لإجبار المستثمرين على التأمين، إنما فقط المستثمرين غير المؤمنين فإنهم فقط مؤمنين حكماً معهم، وفيما يخص تزويد شركات التأمين بأرقام تفصيلية عن الموجودات في المستودعات فإنه لا يجوز التصريح بها وأن مدة العطاء هي محكومة من التشريعات لديهم والذي يجب أن يطرح كل سنة ومن غير الممكن تمديد الفترة لأكثر من عام، وتم الإشارة أنه سيتم تعديل التشريعات المعمول بها لديهم لتصبح أكثر مرونة وقابلية للوضع الحالي ولكن يجب أن يتم إيجاد حلول ومقترحات قابلة للتنفيذ في الوضع الراهن.
- أشار ممثلو اللجنة التنفيذية أن المطالبات التي حدثت سابقاً لدى المناطق الحرة ليست أمور سهل التعامل معها حيث أن آخر حادث حريق قد حدث في المنطقة الحرة في منطقة الزرقاء لم يتم لغاية اللحظة البت في مقدار الأضرار التي وقعت وتحديد قيمة المطالبة بشكل نهائي وهو الأمر الذي يؤول إلى عدم الإقبال لتوفير تغطيات تأمينية من قبل شركات التأمين.
- تم الإتفاق على وجوب تعيين مستشار تأميني لدى المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والتنمية ليتم إعادة صياغة بنود العطاء المطروح لجعله أكثر مرونة واتزان وقابلية للتنفيذ من قبل شركات التأمين وهو الأمر الذي سيزيد من إقبال شركات التأمين للتقديم وتوفير التغطيات التأمينية المطلوبة، وعليه، فقد تم الاستعلام من قبل ممثلي المناطق الحرة عن أسماء المستشارين المتخصصين في التأمين بكافة فروعها والمرخصين من قبل البنك المركزي الأردني من قبل السيدة نجاة هاكوز /مدير الدراسات في البنك المركزي الأردني لتزويدهم بقائمة بالمستشارين المرخصين.

رابعاً: موضوع الكفالات المطلوبة من مستوردي السيارات حسب قرار رئاسة الوزراء الذي بدأ

تطبيقه من 2023/10/1

- أصدر مجلس الوزراء قرار خاص بشأن إلزامية تقديم كفالة خطية على السيارات الجديدة بموجب كتاب دولة رئيس الوزراء رقم 36451/4/11/12 تاريخ 2023/6/21، حيث تم عقد إجتماع بحضور معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين ووزير العمل مع المسؤولين ومع الأطراف ذات العلاقة بتاريخ 2023/7/8 لمناقشة آليات تطبيق قرار مجلس الوزراء الخاص بشأن تنظيم سوق المركبات وتم الاتفاق على تشكيل فريق عمل برئاسة وزارة الصناعة والتجارة والتموين وعضوية كافة الجهات ذات العلاقة والتي تكون مهمتها وضع الأسس اللازمة لتطبيق القرار بالشكل الأمثل والانتهاء من العمل قبل تاريخ 2023/9/15.
- تم عقد الاجتماع الأول للفريق الفني بتاريخ 2023/7/18 في مقر وزارة الصناعة والتجارة والتموين لمناقشة آليات تطبيق قرار مجلس الوزراء الخاص بشأن تنظيم سوق المركبات وتم الاتفاق على تكليف كل من النقابة العامة لوكلاء السيارات وجمعية وكلاء السيارات وهيئة مستثمري المناطق الحرة بتقديم دراسة منفصلة من كل منهم عن الكفالات الحالية الموجودة في السوق والبنود المتشابهة بينهما ونموذج للكفالة المقترحة ليتم المقارنة بينهما والنقاش حول تلك البنود للوصول إلى صيغة كفالة موحدة يتم اعتمادها، وتسليم تلك الدراسة ليتم توزيعها على أعضاء الفريق الفني والطلب من إدارة الترخيص والمركبات تزويد



- الفريق الفني بآلية الفحص الجديدة والمتوقع إقرارها من قبلهم ومخاطبة الاتحاد الأردني لشركات التأمين لحضور إجتماعات الفريق الفني نظراً لإعتذار البنك المركزي الأردني عن المشاركة في الفريق.
- ورد للاتحاد كتاب السادة وزارة الصناعة والتجارة والتموين رقم 25101/1/1/1 تاريخ 2023/7/31 والموجه لأعضاء فريق العمل الخاص بتنظيم سوق المركبات حول دعوتهم لحضور الاجتماع بتاريخ 2023/8/3 لبحث آليات تطبيق مضمون قرار مجلس الوزراء الوارد بكتاب دولة رئيس الوزراء رقم 36451/4/11/12 تاريخ 2023/6/21 وتحديد الإجراءات اللازمة للتنفيذ.
  - وعليه، قام الاتحاد بمخاطبة السادة رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية للجنة تأمين الحريق والحوادث العامة والهندسي والسادة رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية للجنة تأمين السيارات بكتابه رقم أت/2023/8/20 في 2023/8/2 لإعلام الاتحاد بأسماء ممثلي اللجنتين ليُصار إلى إعلام السادة وزارة الصناعة والتجارة والتموين بأسماء ممثلي القطاع لها.
  - تم عقد الاجتماع الثاني للفريق الفني بتاريخ 2023/8/3 في مقر وزارة الصناعة والتجارة والتموين والذي حضره رئيس اللجنة التنفيذية للجنة تأمين السيارات وعضو اللجنة التنفيذية للجنة تأمين الحريق والحوادث العامة والهندسي وممثل عن الاتحاد لمناقشة مقترحات الكفالة المقدمة من الأعضاء لاعتماد نموذج كفالة ومراكز صيانة، وتم الإتفاق على الطلب من الاتحاد الأردني لشركات التأمين دراسة موضوع تغطية شركات التأمين للكفالات وتعديل بعض بنود مسودة الكفالة المقترحة من قبل مدير مديرية حماية المستهلك بحسب ما تم التوافق عليه خلال الاجتماع وتأجيل مناقشة الاشتراطات الواجب توافرها بمراكز الصيانة ومناقشة موضوع قيمة الكفالة بعد وضع الاشتراطات الخاصة بمراكز الصيانة.
  - إستناداً للتوصية المتخذة في الاجتماع، خاطب الاتحاد السادة شركات التأمين الأعضاء بكتابه رقم أت/2023/8/114 تاريخ 2023/8/14 ومرفقه نسخة من محضر الاجتماع الثاني للفريق الفني الخاص بتنظيم سوق المركبات تاريخ 2023/8/3 ونسخة من مسودة الكفالة المقترحة من السادة وزارة الصناعة والتجارة والتموين والأضرار التي ستشملها الكفالة والطلب من شركات التأمين إعلام الاتحاد في حال الرغبة بالاكنتاب بهذا النوع من التأمين تزويده بالملاحظات والمقترحات بهذا الخصوص، حيث إستلم الاتحاد ملاحظات من (5) شركات تأمين بخصوص وثيقة الكفالات المطلوبة من مستوردي السيارات والتي تم عرضها ومناقشتها خلال الاجتماع الثالث للفريق الفني.
  - تم عقد الاجتماع الثالث للفريق الفني بتاريخ 2023/8/15 في مقر وزارة الصناعة والتجارة والتموين والذي حضره رئيس اللجنة التنفيذية للجنة تأمين السيارات ممثلاً عن القطاع لمناقشة بنود الدليل المقترح للاشتراطات الواجب توافرها بمراكز الصيانة، وتم الاتفاق على تعديل بعض البنود والشروط الخاصة بمراكز الصيانة التي تم مناقشتها وإرسالها للجنة لدراستها في الإجتماع القادم وإعادة دراسة قيمة الكفالة المالية المطلوبة من مراكز الصيانة المقترحة وإعادة دراسة نسبة الكفالة من قيمة المركبة المقترحة وضرورة إرسال أي مقترحات من الفريق الفني ليتم تضمينها ومناقشتها خلال الإجتماع القادم.
  - ورد للاتحاد كتاب السادة وزارة الصناعة والتجارة والتموين رقم 26691/1/11/1 تاريخ 2023/8/21 والموجه لأعضاء فريق العمل الخاص بتنظيم سوق المركبات حول دعوتهم لحضور الاجتماع تاريخ 2023/8/24 لبحث آليات تطبيق مضمون قرار مجلس الوزراء الوارد بكتاب دولة رئيس الوزراء رقم 36451/4/11/12 تاريخ 2023/6/21 وتحديد الإجراءات اللازمة للتنفيذ.



- خاطب الاتحاد السادة رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية للجنة تأمين الحريق والحوادث العامة والهندسي بكتابه رقم أت/2023/8/171 في 2023/8/22 حول دعوتهم لحضور الاجتماع التنسيق تاريخ 2023/8/23 قبل اجتماع الفريق الفني الرابع لمناقشة موضوع الكفالات وتبادل كافة الآراء والمقترحات ودراسة ملاحظات الشركات التي استلمها الاتحاد ليُصار إلى الاتفاق على ما تم طرحه في اجتماع الفريق الفني.
- عقدت اللجنة التنفيذية للجنة تأمين الحريق والحوادث العامة والهندسي اجتماعها التنسيق لمناقشة موضوع الكفالات، حيث تم الاتفاق على ما يلي:-
  - موضوع الكفالات يخص لجنة تأمين الحريق كون الوثيقة تدرج ضمن فرع التأمينات العامة وليس ضمن فرع تأمين السيارات، وأن الشركات يجب أن تحصل على موافقة ومنحها الترخيص لإصدار وثيقة الكفالات من قبل البنك المركزي الأردني وهذا الأمر يستدعي توفر عدد من الأمور منها الحصول على دراسة اکتوارية فيما يخص موضوع الكفالات ومراسلة عدد من المعيدين وتوقيع اتفاقيات إعادة التأمين، الأمر الذي يتطلب منح الشركات مزيداً من الوقت وليس بالوقت المحدد من قبلهم لتطبيق موضوع الكفالات المطلوبة من مستوردي السيارات في 2023/10/1.
  - أشارت اللجنة أن هناك صعوبة في حصر السيارات التي تستورد من عدة بلدان وبوكالات غير معروفة أو حتى من غير وكالات وأن يكون دور اللجنة محايد في رأيه دون التطرق لأي جانب وأخذ وجهة نظر لجنة تأمين السيارات لخبرتها في هذا الموضوع بالإضافة إلى وجود عدد من الاشتراطات الواجب توفرها فيما يخص الأمور الفنية لوثيقة الكفالات مع الإشارة أن القرارات التي تتم من خلال اللجنة هي قرارات إرشادية وذلك لعدم وجود دور إلزامي من طرف الاتحاد اتجاه شركات التأمين.
  - ملخص الموضوع مرجعه أن السيارات التي تستورد من قبل التجار المتواجدين في المنطقة الحرة قد أخذت حصة سوقية كبيرة من السيارات التي تستورد من قبل الوكالات حيث تتمتع بسعر رخيص مقارنة مع السيارات المستوردة من الوكالات 30-40% وخاصة السيارات الصينية ونظراً لعدم توفر وكيل لهذه السيارات فقد اعترض الوكلاء أن هذه السيارات بلا وكالة وأي اعطال قد تحدث لها فلا يوجد من يقوم بالتصليح وأن التاجر قد أخذ على عاتقه ذلك الأمر بأن يقوم بكفالة السيارات لديه وتصليح أي أضرار ناجمة قد تحدث، مما أدى إلى ضرورة وجود آلية لتنظيم هذا الأمر من قبل كافة الجهات المعنية وإعطاء الأمر صفة قانونية منظمة.
  - إرتأت اللجنة أنه خلال الوضع الحالي من الممكن أن تتم العملية من خلال إصدار Extended Warranty من الكفالة المصنعية والتي تصدر من قبل مصنع السيارة أو الوكيل وهي تكون تمديد عن الكفالة الأصلية لنفس المدة أو مدة أقل وفي حال وجود عيب مصنعي فإن الوكيل سيحرص على أن يتعامل مع الموضوع بحيث لا تتشوه سمعة السيارة أو يقل الطلب عليها في السوق.
  - تم الإشارة إلى أن نص الوثيقة المقترح من قبل السادة وزارة الصناعة والتجارة ليست وثيقة يمكن الاعتماد عليها لدى شركات التأمين نظراً لأن هناك العديد من الإجراءات التي يجب القيام بها وعدد من المراسلات التي يجب الخوض فيها مع معيدي التأمين ليتم الحصول على نص الوثيقة وإيجاد

التسعير المناسب لها قبل اعتمادها لدى شركات التأمين والتي ما زالت بعض منها في عملية الخوض للحصول على الموافقة لممارسة هذا التأمين.

- المشكلة محصورة ما بين التجار وبين أصحاب الوكالات والخلاف فيما بينهم وفرق التسعير في السيارات المستوردة وكيفية إشراك ورش التصليح في هذه العملية بما يتناسب مع أصحاب المصلحة لهذا الأمر وأن إدخال التأمين في الموضوع ليس سببه إلا أن يكون هناك جهة نتحمل الأخطار والأضرار التي قد تحدث دون دراسة كافية ومن أهمها موضوع توفر قطع الغيار للسيارات المستوردة وخاصة التي تستورد دون وجود وكالات لها وهذا هو الأمر الذي يجب الانتباه له لأن قطاع التأمين بغنى عن تحمل المزيد من الخسائر غير المدروسة وبالرغم من وجود عدد من الجهات الأخرى في الفريق الفني منها دائرة ترخيص المركبات والجمارك ومؤسسة المواصفات والمقاييس إلا أن دورهم يقتصر على عدد من الأمور التي لن يترتب عليها أي خسائر مالية مستقبلاً.
- أن **Product Liability** يشمل أي أضرار قد تنتج عن المنتج وهو لا يحل محل تأمين الكفالة، وهناك سيارات لا يتم إستيرادها في بعض الدول الشقيقة نظراً لتعذر توفير تأمين كفالة لها.
- أوصت اللجنة بأن يتم منح المزيد من الوقت لشركات التأمين للحصول على الترخيص من قبل السادة البنك المركزي الأردني والحصول على اتفاقيات مع معيدي التأمين واعتماد نص لوثيقة تأمين الكفالات بشكل يتناسب مع الشركات وبشكل مدروس من كافة الجوانب.

- تم عقد الاجتماع الرابع للفريق الفني تاريخ 2023/8/24 في مقر وزارة الصناعة والتجارة والتموين بحضور كل من منسق أعمال لجنة تأمينات الحريق والحوادث العامة والهندسي ومنسق أعمال لجنة تأمين السيارات وعضو اللجنة التنفيذية للجنة تأمين السيارات وممثل عن الاتحاد لمناقشة بنود الدليل المقترح للاشتراطات الواجب توافرها بمراكز الصيانة وتقديم شرح مبسط حول إنشاء منصة لاستلام طلبات الاشتراك من مراكز الصيانة، وتم الاتفاق على تعديل بنود دليل الاشتراطات الواجب توافرها في مراكز الصيانة والإصلاح حسب ما تم الاتفاق عليه، إعتد قيمة الكفالة المالية المطلوبة من مراكز الصيانة المقترحة حسب ما تم تعديل بناءً على الملاحظات التي تمت خلال الاجتماع السابق، ضرورة إرسال أي مقترحات من الفريق الفني قبل نهاية الأسبوع ليتم تضمينها ومناقشتها في مسودة القرار قبل إرسالها للتنقيح من مديرية الشؤون القانونية ليتم السير بإجراءات اعتمادها حسب الأصول.

- استفسر ممثلو قطاع التأمين حول دور شركات التأمين وفيما اذا كانت حصرياً اصدار الكفالة من قبل شركات التأمين أو إن إصدارها يتم من ورش ومراكز الصيانة، وقد أفاد رئيس اللجنة أن إصدار الكفالة من الممكن أن تتم من قبل شركات التأمين او ورش الإصلاح أو مراكز الصيانة وغيرها وذلك تبعاً لقانون المنافسة وقد أبدى ممثل قطاع التأمين أنه من الممكن أن تتعرض الوثيقة إلى تضارب بالمصالح نظراً لأن مقدم الكفالة هو نفسه مقدم الخدمة ومسؤول عن صيانة المركبة التي يكفلها، وأن وثيقة الكفالة لا تغطي مسؤولية التاجر وإنما تغطي تكاليف إصلاح العيوب المصنعية وعلى جميع الأحوال فالكفالة منتج تأميني يجب أن يتم إصداره من شركات التأمين.
- وقد تمت الإشارة من ممثل هيئة مستثمري المناطق الحرة أنه من الصعب أن يقوم التاجر بإصدار كفالات لجميع السيارات التي يستوردها والتي تتطلب تقديم كفالات مالية بمبالغ ضخمة جداً وأن هناك تعارض لأنه سيقوم بإصدار كفالة لنفسه لحين بيع السيارة للمواطنين وهذا الأمر سيسبب عدد

من المشاكل وأغلبها ستكون على عاتق التاجر نفسه وقد أوضح ممثلو الاتحاد أن الاقدر على تحمل هذا الأمر هو شركات التأمين التي لديها قدرة مالية أكبر من التاجر واتفاقيات إعادة تأمين يمكن أن تغطي المطالبات عن الأضرار المصنعية للسيارات.

• وقد أشار ممثلو قطاع التأمين أن شركات التأمين تحتاج لتمديد المدة المحددة لتطبيق القرار وهو 2023/10/1 لتستطيع إصدار وثيقة تأمين الكفالات وذلك لضرورة الحصول على الترخيص من السادة البنك المركزي الأردني لممارسة هذا النوع من التأمين والتي تتطلب توفر دراسة اكتوارية فيما يخص موضوع تأمين الكفالات وإجراء العديد من المراسلات مع معيدي التأمين وأخذ موافقتهم ليتم توقيع اتفاقيات الإعادة معهم والاتفاق على الصيغة النهائية لوثيقة التأمين مع التسعير الذي يتناسب مع السياسة الاكتتابية لدى كل شركة.

• إنسحب ممثلو قطاع التأمين من الاجتماع نظراً لعدم معاملة الكفالات كمنتج تأميني وبالتالي سيكون من غير الممكن على الشركات ممارسته خصوصاً وقد تم السماح لجهات غير تأمينية بإصدارها.

- تم عقد اجتماع للفريق الفني تاريخ 2023/9/10 في مقر إدارة ترخيص السواقين والمركبات وذلك لإعتماد آلية فحص جديدة تتواءم مع معايير السلامة العامة العالمية للسيارات التي يتم التخليص عليها للسوق المحلي بناءً على البند (2) من قرار مجلس الوزراء رقم (12190) تاريخ 2023/6/21 وتم الإتفاق على مخاطبة السادة مؤسسة المواصفات والمقاييس من أجل إعداد مواصفة أردنية لفحص المركبات لتطبيقها من قبل إدارة ترخيص للمركبات المستوردة وذلك قبل دخولها البلاد، تعديل التشريعات النازمة لعملية الفحص الفني للمركبات لغايات إضافة بنود جديدة تخص معايير السلامة العامة في المركبات.

- قام الاتحاد بالتعميم على شركات التأمين الأعضاء بكتابه رقم أت/2023/9/96 في 2023/9/18 ومرفقه نسخة من كتاب السادة وزارة الصناعة والتجارة والتموين رقم 29243/1/1/1 في 2023/9/13 بخصوص قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (12190) الصادر بتاريخ 2023/6/21 والمتضمن "إخضاع السيارات (موديل سنة التخليص أو السنة التي تسبقها أو السنة التي تليها، وتكون المسافة التي قطعها أقل من (1000) كيلو متر والمستوردة من التجار وأصحاب المعارض من غير الوكلاء)، إلى كفالة إلزامية ومن ضمنها المنفذة من شركات التأمين وفقاً للبند ثانياً حول الجهات المعتمدة لتنفيذ الكفالات.

- قام الاتحاد بإرسال بريد إلكتروني للسادة أعضاء اللجنة التنفيذية للجنة تأمين الحريق واللجنة التنفيذية للجنة تأمين السيارات بتاريخ 2023/10/11 ومرفقه القرار الصادر من السادة وزارة الصناعة والتجارة والتموين رقم 29243/1/1/1 بتاريخ 2023/9/13 المتعلق بتأمين الكفالات على المركبات الحديثة والذي بدأ تطبيقه في 2023/10/1 والطلب بإعادة دراسة الموضوع من الناحية الفنية وصعوبات التطبيق على أرض الواقع وطرح أي بنود ترونها غير عملية أو غير مناسبة أو تؤثر على تطبيق القرار في المستقبل وذلك ليُصار إلى اثارها من قبل الاتحاد قريباً.

- اتفقت اللجنة على إغلاق موضوع تأمين الكفالات نظراً لأن هذا التأمين حالياً يعطى بشكل كفالة من قبل ورش الإصلاح ومراكز الصيانة وسيتم إعادة دراسة الموضوع في اللجنة في حال تم طرحه بشكل يتناسب فنياً مع شركات التأمين ويتماشى مع منتجاتها التأمينية، وعلى أن يتم أيضاً إعادة مناقشة الموضوع مع البنك المركزي لبحث امكانية التسهيل في اجراءات منح الترخيص لهذا التأمين نظراً لصعوبة الحصول على

دراسة إكتوارية في السوق الأردني تخص تأمين الكفالات وذلك لأن من ضمن اجراءات الموافقة على منح الترخيص هو الحصول على دراسة إكتوارية في هذا الفرع.

- قام الاتحاد بموجب كتاب رقم 2024/2/86 في 2024/2/13 بالإجابة على كتاب السادة وزارة الصناعة والتجارة والتموين رقم 2253/1/1/1 تاريخ 2024/1/23 المتضمن الطلب بتزويدهم بوجهة نظر قطاع التأمين فيما يخص تطبيق الكفالة الإلزامية للسيارات والذي بدأ تطبيقه إعتباراً من 2023/10/1 وتضمن التأكيد على أن توفير الكفالات هو من اختصاص شركات التأمين ومن ضمن الخدمات المجاز لها قانوناً تقديمها بموجب التشريعات الصادرة عن البنك المركزي الأردني، إضافة إلى شركات التأمين هي صاحبة الاختصاص بالموضوع كونه خطر تأميني بحت وهو خطر غير متوقع الحدوث على عكس خدمة الصيانة لهذه المركبات والتي لا بد من القيام بها، وإصدار هذه الكفالات سيلزم شركات التأمين بالتنافس مع جهات أخرى غير تأمينية، الأمر الذي أدى إلى إحجام جميع الشركات عن الاكتتاب بهذا الخطر وتوفير الكفالات المطلوبة.

#### خامساً: البرامج التدريبية في تأمينات الحريق والحوادث العامة والهندسي لعامي 2023 - 2024

أ- البرامج المنفذة خلال عام 2023:-

1. برنامج تدريبي على مستوى عربي بعنوان: "تأمين الجرائم التي تتعرض لها البنوك" (وثيقة تأمين البنوك الشاملة وإجراءات تسوية التعويضات) بواقع (16) ساعة تدريبية من 8-2023/8/10.

2. برنامج تدريبي على مستوى عربي بعنوان: تأمينات المسؤوليات المهنية للمهندسين/ وسطاء التأمين /تأمين المسؤولية العامة التجارية CGL /تأمين الأخطاء الطبية Medical Malpractice بواقع (12) ساعة تدريبية للفترة من 15-2023/11/16.

(يفرد هذا التقرير جزء مفصل عن البرنامج التدريبي في باب النشاط الثقافي للاتحاد)

ب. مشاريع التدريب في تأمين الحريق والحوادث العامة والهندسي ضمن الخطة التدريبية لعام 2024  
إيماناً من الاتحاد بأهمية تدريب الكوادر العاملة في قطاع التأمين محلياً وعربياً ومواكبة كل ما هو جديد في عالم التأمين، وفي إطار تحديد الإحتياجات التدريبية للكوادر العاملة في مجال تأمين الحريق والحوادث العامة والهندسي وفي ضوء ما تم رصده من الاستبانات التي تم توزيعها خلال البرامج التدريبية التي عقدها الاتحاد خلال العام 2023 من احتياجات تدريبية للعاملين في شركات التأمين المحلية والعربية ومنتسبي القطاعات الأخرى التي مثلها عدد من المشاركين في هذه البرامج، فقد اعتمد الاتحاد ضمن الخطة التدريبية عدد من النشاطات للعاملين في تأمين الحريق والحوادث العامة والهندسي خلال عام 2024 وكما يلي:-

أ- برنامج تدريبي على مستوى عربي بعنوان: التأمين الهندسي ستحاضر فيه السيدة هنادي الصياغ من شركة أبكس للفترة من 3-2024/7/4.

ب- برنامج تدريبي على مستوى عربي بعنوان: تأمينات الحريق والتأمينات العامة سيحاضر فيه المهندس عيسى سميرات رئيس اللجنة التنفيذية للجنة تأمين الحريق والذي يعمل في شركة الشرق الأوسط للتأمين للفترة من 10-2024/7/11.

ج- برنامج تدريبي على مستوي عربي بعنوان: تأمينات المسؤولية المدنية الخاصة (عقد المسؤولية المدنية للرحلات والجولات السياحية وعقد المسؤولية المدنية للحفلات والمناسبات وإلغائها) سيحاضر فيه السيد مصطفى التل للفترة من 14-2024/8/15.

سادساً: النظام البيئي الحكومي الشامل وطلب المعلومات من وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة ناقشت اللجنة موضوع الربط بالنظام البيئي الحكومي الشامل والاطلاع على المعلومات والبيانات المتوفرة لدى وزارة الإقتصاد الرقمي ومعرفة البيانات التي تحتاجها شركات التأمين في فرع تأمين الحريق ومبررات الحاجة لها، وتمت الاشارة أن المعلومات التي يتم طلبها من قبل دوائر تأمين الحريق هي المعلومات في الصفحة الأولى من الملحق المرسل من قبل السادة وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة وأن لجنة الحريق ليست المعنية بهذا الخصوص وإنما لجنة إدارة المخاطر والامتثال العاملة تحت إطار الاتحاد.

سابعاً: آلية عمل اللجان الفنية العاملة تحت إطار الاتحاد

- تم تحديث بيانات أعضاء الهيئة العامة والتأكد من مطابقة ممثلي الشركات ومتطلبات اللجان من حيث المنصب الوظيفي وسنين الخبرة.
- في ضوء قرار مجلس إدارة الاتحاد رقم 3927 المتخذ في جلسته ج/3/2023 - 12/ السابعة عشرة في 2023/5/1 والقرار اللاحق رقم 3939 المتخذ في جلسته 2023/4 في 2023/5/24، قام الاتحاد بمخاطبة المدراء العامون والرؤساء التنفيذيون لشركات التأمين ورؤساء وأعضاء اللجان التنفيذية في الاتحاد وأعضاء الهيئات العامة للجان العاملة تحت إطار الاتحاد بكتابه رقم أت/2023/6/67 تاريخ 2023/6/7 ومرفقه نسخة من آلية عمل اللجان المعدلة وبصيغتها النهائية ومع العلم بأنه بدأ تطبيق بنود آلية عمل اللجان ابتداءً من تاريخ قرار المجلس.

ثامناً: التواصل مع أعضاء الهيئة العامة للجنة تأمينات الحريق والحوادث العامة والهندسي

إستناداً إلى قرار السادة مجلس إدارة الإتحاد رقم 2898-2017/5 في 2017/3/22 المتضمن تعميم جميع محاضرات الاجتماعات اللجان الفنية العاملة تحت إطار الإتحاد على شركات التأمين الأعضاء بهدف تعميم الفائدة والاطلاع على جهود ونشاطات اللجان والمواضيع التي يتم بحثها خلال هذه الاجتماعات، ونظراً لأن اللجنة التنفيذية للجنة تأمين الحريق والحوادث العامة والهندسي عقدت خلال عام 2023 ثمانية اجتماعات، فقد تم تعميم المحاضرات المنعقدة في 2023/8/16 بكتاب الإتحاد رقم أت/2023/8/126 بعد مصادقة مجلس إدارة الإتحاد عليها، بهدف إبقاء الهيئة العامة للجنة تأمين الحريق والحوادث العامة والهندسي على إطلاع فيما يتعلق بنشاطات اللجنة والمواضيع التي تدرسها.

تاسعاً: التعاون الأردني - العربي في مجال تأمينات الحريق والحوادث العامة والهندسي

في إطار التمثيل الدائم لسوق التأمين الأردني في اللجان العربية وإستجابة لطلب الإتحاد العام العربي للتأمين لتسمية ممثل السوق الأردني في اللجنة العربية لتأمين الحريق والحوادث العامة والهندسي للدورة 2022-2024 جدد الإتحاد عضويته في اللجنة العربية لتأمين الحريق بكتابه رقم 2022/12/104 في

2022/12/14 وتسمية المهندس عيسى سميرات رئيس اللجنة التنفيذية للجنة تأمين الحريق والحوادث العامة والهندسي في الاتحاد ممثلاً لسوق التأمين الأردني كعضو أصيل والسيد محمد الباسطي نائب رئيس اللجنة التنفيذية للجنة تأمين الحريق والحوادث العامة والهندسي كعضو مناوب، كما خاطب الاتحاد بكتابه رقم أت/2023/11/36 تاريخ 2023/11/7 والمتضمن قائمة الإتصال مع ممثلي سوق التأمين الأردني في اللجان الفنية العاملة في إطار الأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين. ومن الجدير بالذكر أنه لم يتم الدعوة من الاتحاد العام العربي للتأمين لأية إجتماعات لهذه اللجنة خلال العام 2023.

### عاشراً: مواضيع قيد الدراسة على جدول أعمال اللجنة للفترة القادمة

- قامت اللجنة التنفيذية للجنة تأمين الحريق خلال إجتماعها الذي عقد بتاريخ 2023/12/13 بالإتفاق على عدد من الأمور المقترح دراستها خلال الفترة القادمة وكما يلي:-
- تفعيل عمل اللجنة بشكل أكبر سواءً من خلال إصدار عدد من الأدلة والنشرات الإرشادية، وقد تم الإتفاق على أن تقوم اللجنة بإعداد نشرة إرشادية عن موضوع تأمين الزلازل "شرط الزلازل" تبعاً للوضع الراهن مما يحدث من زلازل في منطقة الشرق الأوسط وخاصة في تركيا وسوريا وأثر ذلك على الإكتتاب والإعادة ومن الممكن الإستدلال من قبل خبير جيولوجي لشرح فيما إذا كانت هذه الزلازل كوارث طبيعية أو مفتعلة والإشارة إلى الكود الأردني الخاص بالزلازل وتضمينه في النشرة الإرشادية.
  - عقد الاجتماعات الدورية للجنة للتباحث في المواضيع المتعلقة بعمل اللجنة.
  - أية أمور أخرى يتم إقترحها من قبل السادة أعضاء الهيئة العامة للجنة أو اللجنة التنفيذية أو الطلب بتزويدها من شركات التأمين.

### الحادي عشر: تشكيلة اللجنة التنفيذية للجنة تأمينات الحريق للدورة 2022 - 2024

تنفيذاً لتعليمات تشكيل اللجان الفنية العاملة تحت إطار الاتحاد بأن تكون دورة اللجنة التنفيذية لمدة سنتان، فقد قرر مجلس إدارة الاتحاد رقم 3924-2023/2 بتسمية السيد عماد مرار عضو مجلس إدارة الاتحاد ومنسقاً لأعمال لجنة تأمين الحريق والحوادث العامة والهندسي، خلفاً للسيد ضياء الدسوقي الذي إستقال من مجلس إدارة الاتحاد مطلع عام 2023.

لم يحدث أي تغيير على تشكيلة اللجنة التنفيذية الحالية والتي تشكلت منذ عام 2022 من رئاسة وعضوية كل من ممثلي شركات التأمين التالية أسماؤهم:-

- |                        |                  |  |
|------------------------|------------------|--|
| 1. المهندس عيسى سميرات | رئيس اللجنة      | ممثل شركة الشرق الأوسط للتأمين         |
| 2. السيد محمد الباسطي  | نائب رئيس اللجنة | ممثل شركة التأمين الأردنية             |
| 3. السيد شادي أبو خضرا | عضو              | ممثل شركة التأمين الإسلامية            |
| 4. السيد أحمد العواملة | عضو              | ممثل المجموعة العربية الأردنية للتأمين |
| 5. السيد محمد بركات    | عضو              | ممثل شركة الضامنون العرب للتأمين       |